

لمحة عن الميزانية العامة :

تعريف الميزانية :

• تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية

للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق

الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها. (المادة 6 من القانون

رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984)

- الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية ، و بالتفصيل مجموع

الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير والتجهيز و الاستثمار

العمومي و ترخص بها لمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، بما

يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

- إذا هي " تقدير و إجازة "

خصائص الميزانية :

- الميزانية تحتوي على تقدير مفصل لجميع برامج الإنفاق العمومي و بنود الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها.
- الأرقام المتضمنة في الميزانية عبارة عن تقديرات و ليست فعلية.
- الميزانية العمومية لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف هيئة تشريعية .
- مدة الميزانية العامة عادة سنة .
- الميزانية العامة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية.

مراحل الميزانية العامة :

تمر الميزانية بأربع مراحل أساسية هي :

التحضير- المصادقة – التنفيذ - المراقبة

المراحل الأربعة تقوم بها كل من :

الهيئة التنفيذية (الحكومة)

الهيئة التشريعية (البرلمان)

الهيئة القضائية المتمثلة خصوصا في مجالس المحاسبة.

مبادئ الميزانية:

1. مبدأ السنوية.

2. قاعدة الوحدة.

3. قاعدة العمومية (عدم تخصيص الإيرادات - تخصيص النفقات)

4. قاعدة توازن الميزانية

أقسام الميزانية:

1- قسم التسيير

يشمل المصاريف المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد.

أقسام الميزانية:

2- قسم التجهيز و الاستثمار العمومي :

نفقات الاستثمار و التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة.

عجز الميزانية

- هو الوضعية التي تكون فيها الإيرادات النهائية للدولة أقل من نفقاتها النهائية خلال سنة.

- و يمكن تمويل عجز الميزانية بعدة طرق منها :

1. **لجوء الدولة إلى القرض العام** : و هو عبارة عن أموال تحصل عليها الدولة عبر اللجوء إلى الأسواق المالية مع تعهدها بدفع فائدة و بالتالي تنشأ عن ذلك مديونية.

و يمكن تقسيم القروض من ناحية مصدرها إلى داخلية و خارجية و من ناحية حرية الاككتاب فيها إلى إجبارية و اختيارية و من ناحية أجلها إلى دائمة و قابلة للاستهلاك.

2. طريقة تمويل العجز الأخرى و هي عن طريق **الإصدار النقدي**.

و يمكن تقسيم القروض من ناحية مصدرها إلى داخلية و خارجية و من ناحية حرية الاككتاب فيها إلى إجبارية و اختيارية و من ناحية أجلها إلى دائمة و قابلة للاستهلاك.

2. طريقة تمويل العجز الأخرى و هي عن طريق
الإصدار النقدي.